مشروع التغيير الإيجابي المستدام

بن جدو أحمد
ليسانس في اللغة العربية وآدابها

الحلقة (٢/١)

في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الدول النامية، تبرز الحاجة إلى مبادرات محلية قادرة على إحداث تغيير مستدام دون الاعتماد الكلي على الجهات الرسمية، هذا المشروع المقترح يقدم نموذجا على التغيير المجتمعي عبر نسق الثقافة التراكمية، حيث أن التغيير يبدأ بخطوات فكرية وسلوكية صغيرة لكن مدروسة يقوم بها فرد أو مجموعة أفراد واعون، ثم يتم نشر هذه الأفكار والسلوكيات تدريجيا حتى تصبح ثقافة مجتمعية شاملة، ورغم أنه لابد للانطلاقة من أشخاص يبدؤونه إلا أنه لابد من العمل على إشراك جميع أفراد المجتمع في تحديد الأولويات وتحويل الأفكار إلى مشاريع عملية، العمل سيكون على مجالات رئيسة: التعليم والاقتصاد كمجالين أساسيين، ثم يمكن إدراج مجالات أخرى مثل البيئة والصحة والخدمات الإدارية... الخ حسب الظروف والاحتياجات المحلية لكل منطقة، ويتميز المشروع بمرونته وقابليته للتكيف مع أشكال الظروف والتحديات، مما يجعله قابلا للتطبيق في مختلف المناطق النامية.

إن العوائق التي تمنع من التغيير متعددة ومتنوعة، لكن أحد أبرزها سببه نفسي راجع إلى الاستسلام للواقع، والشعور بعدم جدوى أي محاولة لتحسين الظروف، فلذلك ينبغي العمل على تغيير العقلية المجتمعية من "نحن ضحايا الظروف" إلى "نحن صناع الظروف" وهو الأساس الذي يبنى عليه إي إصلاح مجتمعي، التفكير الإيجابي الذي ينبغي زرعه في الأذهان يجعل الأفراد يبحثون عن حلول واقعية لمشاكلهم بدلا من الاستسلام لها والغرق في الشكوى.

إن الواقع الذي وجدنا أنفسنا فيه ليس من صنع أيدينا، فهو مرحلة نتجت عن تراكمات تاريخية طويلة، والواقع المستقبلي الذي سنعيشه وتعيشه الأجيال القادمة هو كذلك سيكون نتيجة تراكمات ناشئة عما سنقرره ونفعله اليوم في حاضرنا، إذا أردناه أن يكون مستقبلا أفضل من الحاضر فعلينا اتخاذ الخطوات العملية اللازمة لجعله كذلك.

أهداف المشروع:

– العمل المحلي:

المنطقة المحلية هي الإقليم الجغرافي الذي يشمل بلدة رئيسة (قرية أو مدينة) مع ما يحيط بها من أراض ريفية وتجمعات سكانية تنتمي إليها إداريا.

التغيير المأمول يقع على عاتق أهل كل إقليم، فهم وحدهم من عليهم أن يقودوا مسيرة التحسين لظروف وبيئة حياتهم، ينبغي أن يتوقف الجميع عن انتظار حلول لمشاكلهم يقوم بها غيرهم وليبدؤوا هم بالبحث عن الحلول وتنفيذها.

الحديث القادم كله موجه لكل فرد وفئة وجماعة من كل مجتمع من هذه المجتمعات المحلية كل على حدى.

– بناء الوعي المجتمعي:

العمل على نشر وتعزيز الوعي الشامل بين فئات المجتمع. ومن المهم استغلال كل الوسائل المتاحة وعبر كل الطرق الممكنة المباشرة وغير المباشرة لغرس هذا الوعي في الأذهان والنفوس.

تعليم الأفراد كيفية التخطيط لمستقبلهم ومجتمعاتهم يجعلهم يشعرون بالمسؤولية تجاه تحسين واقعهم.

تكرار السلوك الإيجابي مثل العادات الشخصية الجيدة حتى يصبح هذا السلوك جزءا من الثقافة العامة.

إن المجتمعات تتغير عندما يشعر أفراده بأنهم جزء مهم وفعال فيه، لذلك ينبغي إشراكهم في أنشطة مجتمعية تطوعية مثل حملات النظافة والتشجير والاستثمار التعاوني، وهذا سيرسخ فيهم قيما إيجابية تدريجيا.

هذا النموذج من التغيير المجتمعي المستدام يبدأ من تغيير النظرة العقلية ثم ينتقل إلى تغيير السلوكيات اليومية، ثم يصبح مع مرور الوقت أسلوب حياة وثقافة جماعية، هذا النهج أساسي لتحويل المجتمعات من حالة إلى حالة.

– التنظيم المجتمعي:

الشعب هو المحرك الأساسي لأي تغيير مستدام، إن التغيير من خلال تعزيز الوعي الشعبي والمعرفة يجعل المجتمع قادرا على تبني الأفكار الإصلاحية واستمراريتها. ينبغي إذًا إشراك مختلف أفراد وفئات المجتمع في عملية التغيير، وبالأخص الناشطين في العمل المدني والأكاديمي وأصحاب المشاريع الفاعلة والمؤثرين على

مواقع التواصل، سيكون من الجيد تشكيل جمعيات ومنظمات مدنية تعنى بأحد المجالات التعليمية أو الاقتصادية أو البيئية أو الخدماتية أو غيرها.

وحيث أن الخطاب موجه لعامة الشعب بالدرجة الأولى فالتزام البساطة والتبسيط في الطرح عنصر ضروري لضمان وصول الفكرة إلى أكبر عدد ممكن من الناس، إذ إن تطوير لغة بسيطة وسهلة يعزز إمكانية وصول الرسالة إلى مختلف الطبقات الاجتماعية ما يعزز التماسك الاجتماعي والتفاعل مع المشروع، التبسيط اللازم يجب أن يكون متوازنا مع وضوح الأهداف، حتى لا يصل إلى مستوى السطحية ما قد يؤدي إلى تشويه الفكرة أو تقليص أثرها على المدى الطويل.

– استهداف التعليم والاقتصاد:

الأولوية لهذين المجالين بالخصوص لكونهما أدوات أساسية لتحقيق التقدم، وهما ضروريان من أجل تكوين المهارات والكفاءات ولتحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع، يستحسن تدعيم التعليم الرسمي بأساليب تربوية حديثة، إضافة إلى تعليم متخصص مستقل، أما من حيث الاقتصاد فسيكون بإنشاء مشاريع فردية أو تعاونيات جماعية صغيرة، مع ضمان التكوين والتدريب للعاملين والمستثمرين في المجال.

منهجية تحقيق المشروع:

– تكوين مجموعة (أو مجموعات) عمل:

الاختيار الواعي والتأكد من أن الأفراد الذين يشاركون في البداية لديهم قناعة حقيقية بالتغيير ورغبة في التعاون، والأفضل ان تشمل المجموعة شخصيات متعددة تمتلك مهارات متنوعة (مؤثرين، منظمين، مفكرين...)، مع الإبقاء على التواصل داخل المجموعة مرنا وقويا وتعزيز الشفافية والمشاركة المفتوحة.

– تقسيم مجالات الحياة وترتيب الأولويات في كل مجال:

تحديد الأولويات وفقا للواقع المحلي واحتياجات المجتمع الفعلية، والبدء بمتطلبات الجانب الاقتصادي والتعليمي لأنها تؤثر بشكل مباشر على وعي ومعيشة الأفراد.

إن التحديد للأوليات ينبغي أن يتسم بالمرونة من أجل ترك مساحة لتعديلها حسب الظروف الطارئة والتطورات الحاصلة، فالواقع العالمي اليوم أصبح سريع التغير وشديد التشابك، وهذا ما يجب أخذه بالاعتبار.

– طرح الأفكار لتحسين كل مجال:

لتوسيع نطاق العصف الذهني سيتم إشراك فئات متنوعة من المجتمع (شباب، مسنون، مؤثرون، رجال أعمال. . .) للحصول على أفكار متنوعة تغطي كل الأبعاد الممكنة والمحتملة.

بعد تجميع الأفكار يتم تحديد مجالات العمل المباشر، والانطلاقة ستكون من بعض الأفكار البسيطة والقابلة للتنفيذ السريع، والتي لها نتائج ملموسة وانعكاس مؤثر على حياة فئة من الناس في المجتمع.

– وضع آليات لتحويل الأفكار إلى عمل:

التخطيط المرحلي وتحديد خطوات التنفيذ مع مواعيد زمنية محددة بحسب تقدير الموارد والقدرات المتاحة.

ثم تقسيم العمل على مجموعات صغيرة لكل فكرة ليتولى كل فريق مسؤولية جانب معين من المشروع، ستحرص هذه الفرق على مهام كالإدارة والتنسيق ومحاولة جذب بعض الداعمين والمنخرطين في التنفيذ.

– البدء التدريجي في تنفيذها:

تطبيق بعض الأفكار في نطاق محدود يمس كل مجال من المجالات المحددة كمرحلة تجريبية، ومراقبة التفاعلات والنتائج.

التوثيق والتقييم، وتخصيص وقت لمراجعة مراحل التنفيذ، وجمع البيانات حول مدى نجاح المبادرات ومدى قبولها والتفاعل معها في المجتمع.

– توسيع مجالها إلى فئات مجتمعية أكبر:

التوسع التدريجي للأفكار وللمبادرات الناجحة التي أثبتت فاعليتها وجدواها عمليا، وتحويل هذه التجارب إلى نماذج بالإمكان تكرارها في ذات المنطقة أو في مناطق مجتمعية محلية أخرى، يمكن تنظيم فعاليات وأحداث مفتوحة لجذب مزيد من الأفراد والمجموعات نحو المشاركة الفاعلة.

– استخدام التكنولوجيا لنشر الأفكار والمنجزات:

الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر، تليغرام. . .) أو التطبيقات الإلكترونية أو المواقع التي تتيح النشر الالكتروني كالمدونات والمجلات الالكترونية لنشر الأفكار والمشاركة في التوعية.

إنشاء وإنتاج محتوى جذاب (مقالات، فيديوهات، صور. . .) يوثق ويوضح النجاحات المحققة ويساهم في تحفيز الآخرين على المشاركة.

– الاستعانة بالمختصين والأكاديميين لتحسين جودة العمل:

طلب الاستشارات المتخصصة قبل كل مرحلة من مراحل تحقيق المشروع أو عندما تظهر بعض النجاحات الأولية، الاستعانة بمتخصصين مهمة لتحسين استراتيجيات التخطيط والتنفيذ ولتحليل البيانات، وبما أن المشروع متعلق بمجالات عديدة فينبغي أن تكون الاستشارة متعلقة بها جميعا والحاجة تكون إلى مستشارين متخصصين في التعليم، الاقتصاد، الإدارة، البيئة، التخطيط المدني والعمراني...، عمل المتخصصين لا يقتصر على ما سبق، بل يمتد إلى التدريب عن طريق تنظيم ورش تدريبية متخصصة للأفراد والمجموعات لاكتساب المهارات اللازمة في المجالات المطلوب تطويرها.

– وضع حوافز معنوية ومادية رمزية للمبادرات الأكثر نجاحا:

تقديم الحوافز المعنوية مثل التكريم العام والنشر على مواقع التواصل الاجتماعي تساعد في رفع مستوى الحماسة النفسية للمشاركين وتدفع بهم إلى الاستمرار والمواصلة.

الحوافز المادية الرمزية يمكن أن تكون عبارة عن شهادات تقدير وأوسمة تكريم أو أدوات ومعدات مساعدة أو أجهزة تكنولوجية، قيمة المساعدات بحسب الظروف والإمكانيات والقصد منها التحفيز على الاستمرار ومواصلة الجهود، وتشجيع الغير على دخول الميدان العملي احتذاء بالناجحين.

مستوى قيمة الحوافز سيرتفع بعد تحقيق بعض النتائج، إذ سيساهم أصحاب المشاريع الناجحة في الدعم المادي لحفلات التكريم، وهكذا ترتفع الجوائز والمساعدات كلما تقدم سير المشروع.

– المراقبة والتقييم:

من المهم وضع آلية تقييم دورية لقياس تقدم المشروع تقييما كميا (عدد المشاركين، عدد المبادرات التي تحققت...)، وتقييما نوعيا (مستوى التغيير في الوعي، تفاعل المواطنين مع المبادرات...)، وبناء على ذلك يتم التعديل والتحسين للأهداف والخطط والتنفيذ للتأكد من الفاعلية وضمان الاستمرارية للمشروع.

مراحل تنفيذ المشروع

– مرحلة التحضير والتأسيس:

تشكيل فريق عمل: تبدأ بتشكيل فريق مقتنع بأهمية التغيير ويضم أفرادا من مجالات مختلفة.

التحديد الأولي للأولويات والأهداف: تحديد مجالات تحتاج إلى تدخل عاجل ووضع الأهداف التي تحقق نتائج سريعة وملموسة ثم تحسينها وتطويرها، ثم وضع آليات قابلة للتطبيق وتراعي الظروف والإمكانيات المحلية لتنفيذها.

التجربة والتقييم: تنفيذ تجريبي للمبادرات في نطاق محدود مع توثيق مجريات العمل ومراجعتها وتقييمها، جذب المجتمع المحلي للمشاركة في التغيير من خلال الفعاليات والأنشطة البسيطة التي تركز على المجالات التي تم تحديدها.

– مرحلة التوسع التدريجي:

التوسع الجغرافي: نقل المبادرات الناجحة إلى مناطق أخرى مع التركيز على زيادة حجم دائرة الأهداف والفاعلين والمستفيدين، وإطلاق مشاريع صغيرة ومتوسطة ذات تأثير مباشر على مستوى وعي ورفاهية المجتمع.

تطوير طرق ووسائل التنفيذ: دمج أدوات وتقنيات جديدة لتعزيز القدرة على الوصول إلى جمهور أكبر، واستغلال كل ما هو متاح ومتوفر من الوسائل خاصة التكنولوجية والتقنية منها.

البحث عن الشراكات: التواصل مع متخصصين أكاديميين ومؤسسات حكومية ومستقلة لأجل أن يساهموا بآرائهم وتمويلهم للمبادرات، ويمكن الاستعانة بالجالية الوطنية في المهجر لتعزيز الدعم وتحقيق تأثير أكبر، ويمكن ربط علاقات مع الهيئات والمنظمات الدولية التي تعنى بمشاريع التنمية.

– مرحلة التعميم والاستدامة:

تعميم المبادرات: المبادرات والمشاريع التي أثبتت نجاحها تعمم على كامل المناطق.

الاستدامة: إنشاء نظام عمل يعزز الاستمرارية في التنفيذ والتطوير ويوفر تمويلا ماليا دائما.

عقد شراكات دائمة: التعاون مع مؤسسات أكاديمية ومنظمات وطنية ودولية لضمان استدامة وتوسيع التأثير، ونقل الخبرات والتجارب من دولة لأخرى.

وسائل للإقناع بأهمية المشروع والمشاركة فيه

لإقناع أفراد المجتمع بالأهداف وإشراكهم في تحقيقها، يمكن الاعتماد على طرق تجمع بين الحجة المنطقية والتأثير العاطفي، مع مراعاة السياق المحلي واحتياجات الأفراد فيه، ومن هذه الطرق:

– فهم الجمهور المستهدف: ويكون بتحليل اهتمامات كل فاعل أو مجموعة وربط الأهداف بتلك الاهتمامات، مع توقع مسبق لاعتراضاتهم أو شكوكهم وإعداد إجابات مدعومة بالحلول.

– تقديم البيانات والإحصائيات: تدعيم الأهداف المحددة بأرقام وإحصائيات محلية أو دراسات تظهر الفوائد المحتملة للمشروع، وكذلك بإظهار نجاح مشاريع مشابهة في مناطق أخرى وكيف ساهمت في تحسين حياة الناس.

– التركيز على المنافع المشتركة: التحدث على الفوائد العامة للمشروع التي تنعكس على كل المجتمع بأكمله وأثر ذلك على حياة كل فرد فيه، مع استخدام نماذج حقيقية أو افتراضية لتوضيح تلك الفوائد.

– الاستفادة من التكنولوجيا: إذ تساعد في تصميم عروض احترافية، فجعل العرض بصريا وجذابا باستخدام الصور، الرسوم البيانية، والفيديوهات القصيرة تظهر التحديات الحالية والحلول التي يقدمها المشروع بطريقة مؤثرة من شأنه أن يعزز من وضوح أهمية المشروع، وينبغي مراعاة الفئات المستهدفة وتصميم تلك العروض بما يتناسب معها. كما أنها تساعد في إنشاء صفحات أو مجموعات على منصات التواصل الاجتماعي تسلط الضوء على الأهداف والإنجازات المحتملة وتشرح الفكرة بأسلوب بسيط وجذاب.

– بناء الشراكات والتحالفات محليا: الاستعانة بشخصيات مؤثرة في المجتمع (مثل الأئمة، الدكاترة المتخصصين، رجال الأعمال، رؤساء الجمعيات، ممثلي المجتمع المدني. . .) لتقديم دعمهم علنا للمشروع وترويجهم له عبر الوسائل المتاحة بما يزيد من مصداقية المشروع.

– تنظيم فعاليات مجتمعية: تنظيم جلسات حوارية فردية وجماعية مع جميع أفراد المجتمع بحيث يتم إشراكهم في تحسين الأهداف وتطبيقها، هذا سيجعلهم يشعرون أنهم جزء من الحل مما يحفزهم على المساهمة فيه.

– تقديم نماذج مصغرة: البدء بمبادرات صغيرة وسريعة النتائج تظهر الفوائد الملموسة من شأنه أن يرفع من إمكانية قبول المجتمع للمشروع ودعمهم له.